

التنوع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا (دراسة قياسية باستخدام بيانات
بائل للفترة 2000-2019)

Economic diversification and its impact on the economic growth of North African countries (econometrics study by using the panel data during the period 2000-2019)

د. سايح حمزة¹، ط/د. مناد بولنوار إلياس زكريا²، د. نشاد حكيم³
Sayah Hamza¹, Mennad Boulouar Ilias Zakaria², Nechad Hakim³

¹ المركز الجامعي نور البشير (البيض)، hamzasayah98@yahoo.com

² المركز الجامعي نور البشير (البيض)، iz.mennad@cu-elbayadh.dz

³ المركز الجامعي نور البشير (البيض)، hakim.nechad@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/06/ 30

تاريخ القبول: 2021/06/ 25

تاريخ الاستلام: 2021/05/ 13

ملخص:

الهدف من هذه الدراسة التعرف على المفاهيم الأساسية لإستراتيجية التنوع الإقتصادي، بالإضافة إلى إختبار أثرها على معدلات النمو الإقتصادي لدول شمال إفريقيا خلال الفترة 2000-2019. وللوصول إلى نتائج يمكننا من اختبار فرضيات الدراسة تمت صياغة العلاقة التي تربط بين متغيرات التنوع الإقتصادي والنمو الإقتصادي في نموذج، تم تقديره من خلال إستخدام نماذج بيانات بائل بالتطبيق على برنامج EViews 9. وبناء على هذا، توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي موجب بين القيم المضافة للقطاعات الثلاثة (قطاع الصناعة، الزراعة والخدمات) ومعدلات النمو الإقتصادي (نمو إجمالي الناتج المحلي) لدول محل الدراسة. كلمات مفتاحية: تنوع إقتصادي، نمو إقتصادي، دول شمال إفريقيا، بيانات بائل. تصنيفات JEL : F43 ، O47 ، R11 ، C33.

Abstract:

The aim of this study is to identify the basic concepts of an economic diversification strategy, in addition to examining its impact on the economic growth of North African countries during the period 2000-2019. In order to reach results that enable us to test the hypotheses of the study, the relationship between the variables of economic diversification and economic growth was formulated in a model, which was estimated through the use of Panel Data models application on EViews 9.

Based on this, the study found a positive significant effect between the added values of the three sectors (industrial, agriculture and service) and the economic growth rates (GDP growth) for the countries under study.

Keywords: Economic diversification, Economic growth, North African countries, Panel Data.

JEL Classification Codes: F43, O47, R11, C33.

المؤلف المرسل: سايح حمزة، الإيميل: hamzasayah98@yahoo.com

1. مقدمة:

تعتبر استراتيجية التنوع الاقتصادي من بين أهم الخيارات التنموية التي تساعد الدول في تحسين وتيرة النمو الاقتصادي لديها، خاصة تلك التي تقوم على اقتصاد ريعي يعتمد على مورد واحد في ذلك، وتعمل على التقليل من احتمالات تلقي الصدمات والوقوع في الأزمات الاقتصادية، بالإضافة إلى سعيها لتحقيق الإنعاش الاقتصادي وكذا تقوية بقية القطاعات التنموية، وترتبط إستراتيجية التنوع الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي، حيث يعتبران أمران ضروريان من أجل دعم التنمية المستدامة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

وتعتبر دول شمال إفريقيا من البلدان التي تتمركز أغلب اقتصاداتها حول قطاعات محدودة يهيمن عليها النفط والغاز في العديد من الحالات، ما أدى إلى تراجع كبير في مساهمة القطاعات الأخرى في النشاط الاقتصادي لهذه الدول، الأمر الذي وضعها أمام حتمية تنوع اقتصاداتها من أجل الخروج من دائرة الريع، وحاجتها أكثر من أي وقت مضى إلى تقليص الاعتماد على النفط وتدعيم استراتيجية التنوع الاقتصادي، والتوجه نحو الإستثمار في المشاريع التي تملك فيها دول المنطقة قدرات وإمكانات مادية وبشرية هائلة وميزة تنافسية، على غرار الزراعة، الصناعة والخدمات، مما يعود عليها ببناء قاعدة إنتاجية تعمل على تنمية الصادرات وتنوعها، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وكذا التقليل من عمليات الإستيراد، وبالتالي المساهمة في دعم الاقتصاد وحمايته وتعزيزه.

1.1 مشكلة الدراسة: على ضوء ماسبق، يمكن طرح السؤال الرئيسي لإشكالية الدراسة على النحو التالي: ماهو اثر إستراتيجية التنوع الاقتصادي على معدلات النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا؟ ولغرض توضيح إشكالية الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاث أسئلة فرعية تمثلت فيما يلي:

- ماذا نعني بالتنوع الاقتصادي والنمو الاقتصادي؟

- ما طبيعة العلاقة بين التنوع الاقتصادي والنمو الاقتصادي للدول محل الدراسة؟

- هل يوجد اثر ذو دلالة معنوية للتنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة؟

2.1 فرضيات الدراسة: بناء على الإشكالية المطروحة وتحقيقاً لأهداف الدراسة يمكننا صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة. ويتفرع من هذه

الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للقيمة المضافة لقطاع الزراعة على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.

- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للقيمة المضافة لقطاع الصناعة على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.

- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للقيمة المضافة لقطاع الخدمات على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.

3.1 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المفاهيم الأساسية لإستراتيجية التنوع الاقتصادي وكذا النمو الاقتصادي، وتوضيح العلاقة التي تربط بينهما، إضافة إلى قياس أثر مؤشرات التنوع الاقتصادي على معدلات النمو الاقتصادي لخمس دول من شمال إفريقيا (المغرب، الجزائر، تونس، السودان ومصر).

4.1 حدود الدراسة: من أجل معالجة الاشكالية المطروحة تم تحديد اطارين، زماني تمثل في فترة الدراسة 2000-2019، ومكاني تمثل في خمس (05) دول من شمال إفريقيا (المغرب، الجزائر، تونس، السودان ومصر).

5.1 منهجية الدراسة: لغرض دراسة العلاقة بين استراتيجية التنوع الاقتصادي ومعدلات النمو الاقتصادي اتبعنا المنهج الوصفي من أجل التعرف على المفاهيم الاساسية المتعلقة بالموضوع، والمنهج التحليلي لغرض جمع البيانات ووصفها وتحليلها، استناداً بمعطيات موقع البنك الدولي للدول عينة الدراسة، كما قمنا باستخدام الطرق القياسية لهدف الوصول إلى نتائج تمكننا من اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق هدفها، حيث اعتمدنا في عملية التحليل على بيانات بانل بالتطبيق على برنامج EViews 9.

6.1 الدراسات السابقة: تعددت الدراسات التي تناولت موضوع التنوع الاقتصادي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، واختلفت نتائجها باختلاف العينات المدروسة، الفترات المحددة، طرق وتقنيات المستخدمة.

- دراسة (Jagadeesh, 2018) : تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تنوع الصادرات على النمو الاقتصادي في 16 دولة أفريقية غير ساحلية، خلال الفترة من 2005 إلى 2015 باستخدام نموذج (GMM)، أشارت النتائج إلى أنه هناك علاقة سالبة معنوية بين تنوع الصادرات والنمو الاقتصادي، وأن تنوع الصادرات هو عامل حاسم للغاية يؤدي إلى النمو الاقتصادي. وأوصت الدراسة ببناء على النتيجة بتنفيذ سياسات تحرير التجارة، وتقديم الدعم والإعانات لجميع الصناعات المتوسطة والصغيرة التي تشارك في الابتكار وعمليات الإنتاج.

- دراسة (Maliki, Si Mohammed, Hassaine, & Hartani, 2021) : تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2015. تم جمع بيانات الدراسة من موقع صندوق النقد الدولي والمكتب الوطني للإحصاء في الجزائر (ONS)، وتم تحليلها باستخدام نموذج (ARDL). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والتنوع الاقتصادي في الجزائر.

- دراسة (الخطيب، 2014): تهدف هذه الدراسة إلى تقدير مؤشرات للتنوع اعتماداً على معامل هيرفندال-هيرشمان للفترة 1970-2011، وتحليل أثر التنوع على النمو في الاقتصاد السعودي، وبينت نتائج الدراسة على وجود علاقة طردية بين مؤشر التنوع والنمو الاقتصادي، مفادها أن تزايد قيمة مؤشر التنوع قد ترافق مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأوصت الدراسة بإجراء تغييرات اقتصادية هيكلية، تطل سياسات إنتاج وتصدير النفط، والإنفاق الحكومي الجاري، والإيرادات الحكومية، وربط سياسات دعم الأفراد والقطاعات الإنتاجية بمعايير الإنتاجية والكفاءة.

- دراسة (قريجيج و زابري، 2017): الهدف من هذه الدراسة إبراز أهمية إستراتيجية التنوع الاقتصادي في تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة الممتدة من 1980-2015، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك ضعف في النشاط الاقتصادي وهذا بسبب تركيز الجزائر على الاقتصاد الريعي، وفي المقابل أثبتت الدراسة عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة في الأجل الطويل، حيث أن الإهتمام بتنوع المنتوجات في مختلف قطاعات الصناعة، الزراعة وقطاع الخدمات يؤدي حتماً إلى الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

2. واقع التنوع الاقتصادي في دول شمال إفريقيا:

يلقى موضوع التنوع الاقتصادي اهتماماً كبيراً، خاصة بعد الأزمات التي تعرض لها العالم مؤخراً، والتي أدت إلى انخفاض في أسعار النفط والغاز، مما نتج عنها أضرار بليغة لدى الدول التي تعتمد على الاقتصاد الريعي، وأغلب صادراتها تتشكل من الصناعة البترولية، خاصة الدول الإفريقية.

1.2 تعريف التنوع الاقتصادي وأهميته:

تتعدد تعاريف التنوع الاقتصادي وتختلف عن بعضها البعض باختلاف الزاوية التي يُنظر من خلالها إلى هذه الإستراتيجية، ويقصد بالتنوع الاقتصادي "تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع" (قروف، 2016، صفحة 637).

ويستخدم مصطلح "التنوع الاقتصادي" لشرح العملية التي يبذل فيها بلد ما جهوداً نحو تعزيز نطاق المخرجات الاقتصادية التي يتم إنتاجها سنوياً، من خلال قنوات الإنتاج المختلفة (Owan, Ndibe, & Anyanwu, 2020, p. 2). كما يعرف التنوع الاقتصادي بأنه "استراتيجية تنوع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، مما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة محصول واحد" (بدروني، بلقلة، وبن مريم، 2020، صفحة 499).

وعليه يمكن القول أن غياب عملية الاستثمار في قطاعات مختلفة من الاقتصاد أمر غاية في الخطورة، بحيث يكون للفشل في قطاع الواحد، أو الركود التأثير السلبي على بقية الاقتصاد، الأمر الذي يجعل استراتيجية التنوع الاقتصادي أمر حتمي لتجنب الصدمات الاقتصادية، لما لها من أهمية في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي (نمو إجمالي الناتج المحلي). وتكمن أهمية التنوع الاقتصادي كونه استراتيجية تسعى إلى تنوع مصادر الدخل والتخلص من فكرة الاعتماد على مورد واحد، في مجموعة من النقاط يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- حماية الاقتصاد من التعرض للصدمات الخارجية، والتقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل معها (قاسمي و جاري، 2020، صفحة 142)؛

- خلق بيئة اقتصادية تُشجع عملية الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي (بن با و بن العارية، 2018، صفحة 118).
- إستدامة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية وتوفير فرص العمل (ضيف وعزوز، 2018، صفحة 22)؛

- تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، زيادة الصادرات والتقليل من الواردات (شليحي و بن موفق، 2018، صفحة 200)؛

- تقليل خطر الاعتماد على قطاع إنتاجي واحد أو عدد محدود من القطاعات الإنتاجية، من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية (داودي، 2016، صفحة 56).

2.2 التنوع الاقتصادي في دول شمال إفريقيا:

تتسم دول شمال إفريقيا بضعف عملياتها الإنتاجية، وما يعكسه مؤشر صادراتها دليل ذلك، وهو ما أدى إلى تسميتها باقتصاديات المحصول الواحد أو بالاقتصاديات الريعية. ومن خلال هذا الجزء من الدراسة، سنحاول تحليل تطورات كل من القيم المضافة لقطاع الزراعة، الصناعة والخدمات، وكذا معدلات النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا للفترة 2000-2019.

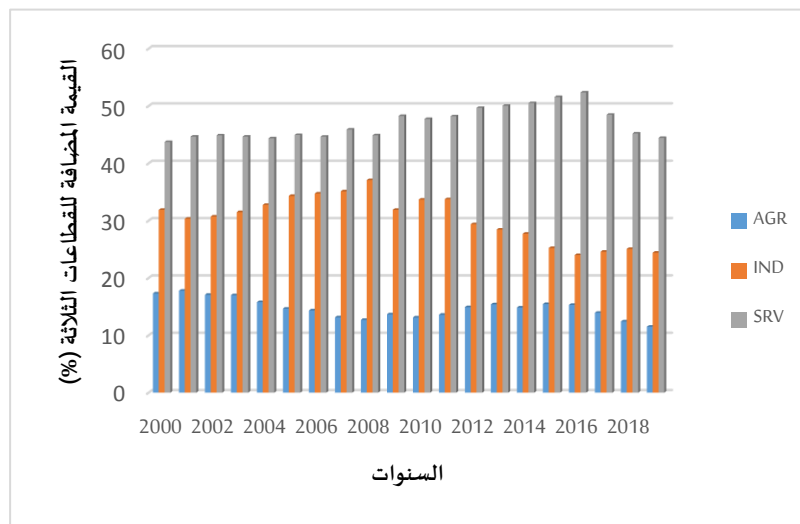
أ. تحليل تطورات القيم المضافة لقطاع الزراعة، الصناعة والخدمات لدول شمال إفريقيا للفترة 2000-2019:
يتضمن هذا الفرع تحليل تطورات القيم المضافة لقطاع الزراعة، الصناعة والخدمات لدول شمال إفريقيا خلال فترة الدراسة، الموضحة في الجدول رقم 01، والممثلة في الشكل رقم 01 كما يلي:

الجدول 1: متوسط القيم المضافة لقطاع الزراعة، الصناعة والخدمات لدول شمال إفريقيا للفترة 2000-2019.

السنوات	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات
2000	17,3014	31,893	43,7246
2001	17,7908	30,3392	44,6608
2002	17,0764	30,735	44,8804
2003	16,9856	31,4982	44,6548
2004	15,7962	32,7604	44,3654
2005	14,652	34,3196	44,9476
2006	14,3564	34,7372	44,649
2007	13,1334	35,1188	45,892
2008	12,707	37,0672	44,8888
2009	13,6686	31,8918	48,2556
2010	13,1174	33,685	47,7356
2011	13,598	33,7408	48,2082
2012	14,9208	29,3894	49,6696
2013	15,4168	28,4514	50,0444
2014	14,8574	27,7226	50,5112
2015	15,4594	25,2318	51,5678
2016	15,316	24,003	52,3668
2017	13,9426	24,5896	48,4772
2018	12,4262	25,068	45,2048
2019	11,5134	24,4206	44,431

المصدر: من اعداد الباحثين إعتمادا على معطيات موقع البنك الدولي للفترة محل الدراسة.

الشكل 1: تطورات متوسط القيم المضافة لقطاع الزراعة، الصناعة والخدمات لدول شمال إفريقيا للفترة 2000-2019.



المصدر: من اعداد الباحثين إعتمادا على معطيات موقع البنك الدولي للفترة محل الدراسة.

- قطاع الزراعة: تكشف البيانات التي يوفرها الجدول رقم 01 مدى تدني القدرة الزراعية لدول شمال إفريقيا، حيث بلغت القيمة المضافة لقطاع الزراعة لهذه الدول نسبة 17,30% من إجمالي ناتجها المحلي في سنة 2000، واستمرت في الإنخفاض

إلى غاية سنة 2008 حيث قدرت بنسبة 12,70%، لتعاود الإرتفاع حتى بلغت نسبة 15,45% في سنة 2015 وهي أعلى نسبة محققة خلال فترة الدراسة، لتشهد إنخفاضاً كبيراً بعد ذلك حيث حققت نسبة 11,51% من ناتجها المحلي في سنة 2019 وهي أدنى قيمة محققة خلال فترة الدراسة، ويعود سبب هذا الضعف في قطاع الزراعة للاختلاف الواضح بين دول المنطقة، إذ تعد دول الجزائر وتونس الأضعف في هذا المجال بحيث لم تتجاوز نسبها سقف العشرة بالمئة، في حين تعد دولة السودان الأعلى مساهمة إذ حققت نسب تراوحت بين 16% و41% من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة (البنك العالمي، 2020).

- قطاع الصناعة: من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أن مؤشرات القيمة المضافة لقطاع الصناعة لدول شمال إفريقيا مقبولة نسبياً، حيث بلغت نسبة 31,8% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2000، واستمرت في الإرتفاع إلى غاية سنة 2008 حيث بلغت نسبة 37,06% وهي أعلى نسبة محققة خلال فترة الدراسة، لتشهد إنخفاضاً كبيراً بعد ذلك حيث حققت نسبة 24% سنة 2016 وهي أدنى قيمة محققة خلال فترة الدراسة. وفي سنة 2019 بلغت نسبتها 24,42% ويعود سبب ذلك في ضعف عمليات الإنتاج والتصنيع وكذا التصدير لدول المنطقة، حيث تعتبر دول السودان، تونس والمغرب الأضعف في هذا القطاع، في حين تعد دولتي الجزائر ومصر الأعلى مساهمة حيث حققت نسب تراوحت بين 30% و59% من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة وهذا راجع لقوة صادرات النفط والغاز في الدولتين (البنك العالمي، 2020).

- قطاع الخدمات: يتضح من خلال الجدول رقم 01، أن قطاع الخدمات يستحوذ على المرتبة الأولى من بين القطاعات الثلاثة، ويساهم بشكل كبير في النمو الإقتصادي لدول محل الدراسة، حيث سجلت القيمة المضافة لقطاع الخدمات نسبة 43,72% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2000 وهي أدنى قيمة تم تحقيقها خلال فترة الدراسة، لتبقى ثابتة على مدار 08 سنوات بحيث حققت فيها الدول محل الدراسة نسبة 44% في كل سنة، لتبدأ في الإرتفاع من سنة 2009، لأن تبلغ نسبة 52,36% في سنة 2016 وهي أعلى قيمة حققتها الدول عينة الدراسة في هذا القطاع خلال فترة الدراسة، لتعاود الإنخفاض حتى بلغت نسبة 44,43% في سنة 2019، وتعد مؤشرات الدول الخمسة متباينة في هذا القطاع نظير المجهودات المبذولة من طرف كل دولة في مجال الصحة، التعليم، السياحة وتوفير الخدمات المالية في إطار الشمول المالي (البنك العالمي، 2020).

ب. تحليل تطورات معدلات النمو الإقتصادي لدول شمال إفريقيا للفترة 2000-2019:

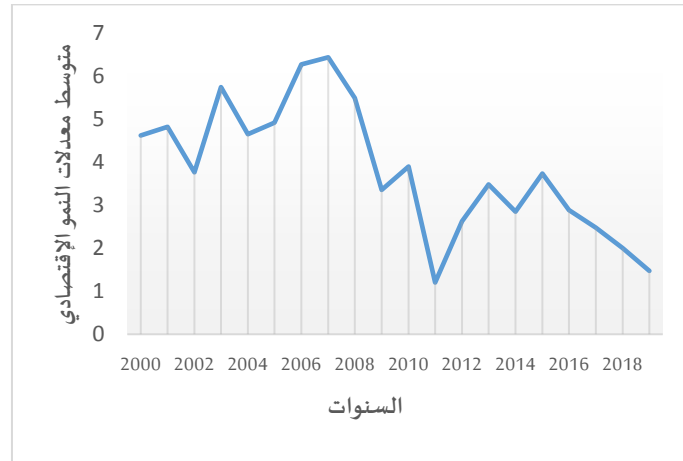
يتضمن هذا الفرع تحليل تطورات متوسط معدلات النمو الإقتصادي لدول شمال إفريقيا خلال فترة الدراسة، الموضحة في الجدول رقم 02، والممثلة في الشكل رقم 02 كما يلي:

الجدول 2: متوسط معدلات النمو الإقتصادي لدول شمال إفريقيا للفترة 2000-2019.

السنوات	معدلات النمو الإقتصادي	السنوات	معدلات النمو الإقتصادي
2000	4.6278	2010	3.9086
2001	4.8302	2011	1.2052
2002	3.7722	2012	2.6312
2003	5.7582	2013	3.4912
2004	4.6616	2014	2.8558
2005	4.9282	2015	3.7418
2006	6.2854	2016	2.8934
2007	6.4504	2017	2.483
2008	5.5038	2018	2.0074
2009	3.3606	2019	1.4758

المصدر: من اعداد الباحثين إعتقاداً على معطيات موقع البنك الدولي للفترة محل الدراسة.

الشكل 2: تطورات متوسط معدلات النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا للفترة 2000-2019.



المصدر: من اعداد الباحثين إعتقادا على معطيات موقع البنك الدولي للفترة محل الدراسة.

من خلال الجدول رقم 02 يتضح أن معدل النمو الاقتصادي (نمو إجمالي الناتج المحلي) لدول شمال إفريقيا تراوح بين الارتفاع والهبوط خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2007، حيث بلغ أعلى قيمة له سنة 2007 وحقت خلالها دول شمال إفريقيا نموا في إجمالي ناتجها المحلي بنسبة 6,45%، لينخفض هذا المعدل إلى نسبة قدرت بـ 1,20% سنة 2011، وهذه النسبة هي أدنى نسبة حققتها الدول عينة الدراسة خلال فترة الدراسة، وذلك جراء الأزمة العالمية لسنة 2008 وما ترتب عنها من آثار سلبية أضرت بإقتصاد دول شمال إفريقيا، ليعاود الإرتفاع لأن يصل إلى نسبة 3,74% سنة 2015، وهي أعلى نسبة حققتها دول شمال إفريقيا خلال 10 سنوات الأخيرة، ولم يدم هذا الإرتفاع طويلا حيث بدأ بالإخفاض ليصل في سنة 2019 إلى نسبة 1,47% وهي ثاني أضعف قيمة تم تحقيقها خلال فترة الدراسة، وهذا الضعف في النمو الاقتصادي يثبت غياب استراتيجية التنوع الاقتصادي في دول شمال إفريقيا، الأمر الذي يجعل من عملية الاستثمار في قطاعات مختلفة من الاقتصاد أمر غاية في الأهمية (البنك العالمي، 2020).

3. الطريقة والأدوات المستخدمة:

1.3 عينة وفترة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة في خمس (05) دول شمال إفريقيا (المغرب، الجزائر، تونس، السودان ومصر)، بالمقابل فترة الدراسة تغطي مدة 20 سنة وتمتد من سنة 2000 إلى غاية سنة 2019.

2.3 نموذج ومتغيرات الدراسة:

أ- نموذج الدراسة:

لتوضيح أثر إستراتيجية التنوع الاقتصادي على معدلات النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا خلال فترة 2000-2019، تعتمد الدراسة الحالية على نموذج باستخدام بيانات بانل لإثبات فرضية الدراسة التي تقول أنه يوجد أثر ذو دلالة معنوية لإستراتيجية التنوع الاقتصادي على معدلات النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا عينة الدراسة. وعليه يمكننا صياغة نموذج الدراسة في المعادلة التالية:

$$GDPG_{it} = \beta_0 + \beta_1 AGR_{1it} + \beta_2 IND_{2it} + \beta_3 SRV_{3it} + \varepsilon_{it}$$

بحيث:

المعلمة β_0 تمثل الثابت، β_i تمثل المعلمة المقدرة لمتغيرات الدراسة، (i) تمثل عدد الدول و(t) تمثل السنوات، ويمكن تعريف متغيرات الدراسة فيما يأتي.

ب- متغيرات الدراسة:

تستند الدراسة الحالية في تحديد المتغيرات الممثلة للتنوع الإقتصادي وكذا النمو الإقتصادي على ما جاءت به الدراسات التطبيقية السابقة، والجدول الموالي يوضح متغيرات الدراسة، كيفية القياس، الدراسات المعتمدة في تحديدها ومصدر جمع البيانات المستخدمة في عمليات الحساب.

الجدول 3: متغيرات الدراسة.

نوع المتغير	المتغيرات	القياس	المصدر
التنوع الإقتصادي (متغير مستقل)	القيمة المضافة لقطاع الزراعة (AGR)	القيمة المضافة في قطاع الزراعة (% من إجمالي الناتج المحلي)	البنك الدولي
	القيمة المضافة لقطاع الصناعة (IND)	القيمة المضافة في قطاع الصناعة (% من إجمالي الناتج المحلي)	
	القيمة المضافة لقطاع الخدمات (SRV)	القيمة المضافة في قطاع الخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)	
النمو الإقتصادي (متغير تابع)	نمو إجمالي الناتج المحلي (GDPG)	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	البنك الدولي

المصدر: من اعداد الباحثين.

4. النتائج ومناقشتها:

1.4 تقدير النماذج القياسية:

أ- إختبار Hsiao:

يعد إختبار التجانس من أهم الإختبارات التي تساعد في تحديد هيكل بيانات بابل، ومعرفة مدى تجانس معلومات النموذج المقدر، وبناء على هذا، تعتمد الدراسة الحالية على إختبار Hsiao الذي يقترح فرضيات متسلسلة تمكنا من معرفة تجانس بيانات الدراسة من عدمها (Bourbonnais, 2015)، وباستخدام برنامج EViews 9 تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول 4: نتائج إختبار Hsiao للتجانس.

الفرضيات	F-Stat	P-Value
H ₁ (فيشر المحسوبة F ₁)	2.066275	0.027785
H ₂ (فيشر المحسوبة F ₂)	0.439824	0.893862
H ₃ (فيشر المحسوبة F ₃)	5.588471	0.000447

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 9.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 04، أن القيمة الإحصائية لإحصائية فيشر المحسوبة F1 تقدر بـ (0.027785) وهي أصغر من درجة المعنوية 5%، ومنه نرفض فرضية العدم (لا يوجد تجانس كلي).

في الخطوة الثانية نلاحظ أن القيمة الإحصائية لإحصائية فيشر المحسوبة F2 تقدر بـ (0.893862) وهي أكبر تماماً من جميع مستويات درجة المعنوية، ومنه نقبل فرضية العدم (المعلومات الإنحدارية للمتغيرات التفسيرية متماثلة بين الأفراد).

أخيرا وبعد الإنتقال للخطوة الثالثة نرى أن القيمة الإحصائية لإحصائية فيشر المحسوبة F3 تقدر بـ (0.000447) وهي أصغر من جميع مستويات درجة المعنوية ومنه نقبل فرضية العدم (المعلومات التقاطعية متماثلة بين الأفراد). ومنه نقول أن معلومات النموذج المقدر متجانسة، وأن بيانات بانل هي المنهجية المناسبة للدراسة.

ب- تقدير نماذج البانل:

في هذه المرحلة من الدراسة، سنعمل على تقدير نموذج الإنحدار التجميعي، نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية لبيانات بانل، وبعدها نقوم بالمفاضلة بين النماذج وإختيار النموذج المناسب لبيانات الدراسة.

الجدول 5: معلومات نموذج الدراسة المقدر باستخدام النماذج الثلاث.

المتغير التابع: نمو إجمالي الناتج المحلي (GDPG)			
الفترة: 2019-2000 T= 20 N= 5 مجموع مشاهدات بانل: 100=5×20 مشاهدة			
المتغيرات التفسيرية	نموذج الإنحدار التجميعي	نموذج الآثار الثابتة	نموذج الآثار العشوائية
AGR	0.186719 (0.0000)	0.254286 (0.0001)	0.203234 (0.0000)
IND	0.095107 (0.0000)	0.149289 (0.0000)	0.118938 (0.0000)
SRV	0.079496 (0.0072)	-0.012142 (0.7841)	0.048153 (0.1445)
C	-5.518441 (0.0105)	-3.852389 (0.0898)	-5.012438 (0.0185)
معامل التحديد	0.234034	0.338648	0.256039
إحصائية فيشر (F)	9.777306	6.729855	11.01299
احتمالية (F)	0.000011	0.000002	0.000003

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 9.

بعد تقدير النموذج الذي يقيس أثر متغيرات التنوع الاقتصادي على نمو إجمالي الناتج المحلي، نتقل لمرحلة المفاضلة والتي تمكنا من إختيار النموذج الأنسب لتقدير بيانات الدراسة.

- إختبار مضاعف لاغرونج Breusch-Pagan:

يعمل اختبار مضاعف لاغرونج الذي اقترحه Breusch-Pagan على المفاضلة بين نموذج الإنحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية (Greene & McKenzie, 2012)، وذلك من خلال الفرضيات التالية:

H_0 - نموذج الإنحدار التجميعي هو النموذج الملائم.

H_1 - نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية هو النموذج الملائم.

الجدول رقم (06): نتائج إختبار مضاعف لاغرونج.

Lagrange multiplier (LM) test for panel data	
Breusch-Pagan	0.107385
prob	(0.7431)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 9.

تشير نتائج الجدول رقم 6، اختبار لاغرونج للنموذج أن احتمالية إحصائية Breusch-Pagan أكبر من جميع مستويات درجة المعنوية، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة (نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية هو النموذج الملائم)، ونقبل فرضية العدم (الإنحدار التجميعي هو النموذج المناسب).

2.4 تحليل النتائج ومناقشتها:

بعد التأكد من أن نموذج الإنحدار التجميعي هو النموذج الملائم والأنسب لتقدير بيانات النموذج الذي يقيس أثر متغيرات التنوع الإقتصادي على نمو إجمالي الناتج المحلي، سيتم تحليل نتائجه من خلال الجدول رقم 05 على النحو التالي:

- بلغ معامل التحديد قيمة (0.234034)، وهذا يفسر على أن المتغيرات المستقلة للنموذج المتمثلة في القيمة المضافة لكل من قطاع الزراعة، الصناعة والخدمات تفسر المتغير التابع المتمثل في نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة قدرها 23.40%، أما القيمة المتبقية تعود لعوامل أخرى.

- من خلال الجدول نلاحظ أن احتمالية إحصائية فيشر أقل من مستويات المعنوية، وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة تؤثر معا على المتغير التابع، مما يؤكد على أن النموذج صالح وجيد للتنبؤ.

- يتبين من خلال الجدول وجود علاقة موجبة معنوية بين القيمة المضافة لقطاع الزراعة ونمو إجمالي الناتج المحلي، وتؤدي الزيادة في هذا القطاع بوحدة واحدة إلى الزيادة في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بـ 0.186 وحدة. وهذا الأمر يعود إلى طبيعة النشاط الممارس في أغلب الدول محل الدراسة حيث تبلغ نسبة الأراضي الزراعية في الجزائر 18% من المساحة الإجمالية للبلاد، يشغل من خلالها 9.6% من اليد العاملة في الجزائر، أما مصر تبلغ نسبة أراضيها الزراعية 3.85% من إجمالي مساحة مصر، تشغل فيها ما يقارب 21% من إجمالي القوى العاملة في مصر.

في حين تتساوى نسبة الأراضي الزراعية في تونس والمغرب وتبلغ نسبتها 67% من مساحة البلاد، إلا أنها تُشغل حوالي 13.8% من اليد العاملة في تونس، وتشغل نسبة 33.25% من الأيدي العاملة في المغرب. وأخيرا في السودان تبلغ نسبة الأراضي الصالحة للزراعة 36.87% من المساحة الإجمالية للبلاد، تعمل فيها نسبة من اليد العاملة 38.37% (البنك العالمي، 2020).

- تشير نتائج الجدول إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين القيمة المضافة لقطاع الصناعة ونمو إجمالي الناتج المحلي، وتؤدي الزيادة في هذا القطاع بوحدة واحدة إلى الزيادة في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بـ 0.0951 وحدة. حيث نجد أن قطاع الصناعة يساهم في 37.44% من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر، يشغل من خلاله 30.42% من اليد العاملة في البلاد، أما مصر يساهم قطاعها الصناعي في 35.62% من إجمالي الناتج المحلي، يشغل فيه ما يقارب 27% من إجمالي القوى العاملة في مصر.

وبالحديث عن تونس، يساهم قطاعها الصناعي في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 23%، يعمل في مجاله ما يقارب 33,46% من اليد العاملة في تونس. أما قطاع الصناعة بالمغرب يساهم بنسبة 25.34% من إجمالي الناتج المحلي، ويشغل نسبة 23.09% من الأيدي العاملة في البلاد.

وتعتبر دولة السودان الأضعف من بين دول شمال إفريقيا في مجال الصناعة حيث يساهم قطاعها الصناعي ما نسبته 0.96% من إجمالي الناتج المحلي، تعمل فيها نسبة 16.82% من اليد العاملة (البنك العالمي، 2020).

- من خلال الجدول يتضح أن هناك علاقة موجبة معنوية بين القيمة المضافة لقطاع الخدمات ونمو إجمالي الناتج المحلي، وتؤدي الزيادة في هذا القطاع بوحدة واحدة إلى الزيادة في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بـ 0.0794 وحدة. وهذه النسبة ضعيفة مقارنة بقطاع الزراعة والصناعة، وهذا يعود إلى نسبة قطاع الخدمات في دول محل الدراسة، حيث يساهم قطاع الخدمات بنسبة 46.23% من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر، يشغل من خلاله 60% من اليد العاملة في البلاد، أما مصر يساهم قطاع الخدمات لديها في 50.47% من إجمالي الناتج المحلي، يشغل فيه ما يقارب 56% من إجمالي القوى العاملة في مصر. أما تونس، يساهم قطاعها الخدماتي في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 61.71%، يشغل في مجاله

حوالي 52,75% من اليد العاملة في تونس. في حين يساهم قطاع الخدمات بالمغرب ما نسبته 3.78% من إجمالي الناتج المحلي، ويشغل فيه نسبة 50.93% من الأيدي العاملة في البلاد. في المقابل بلغت مساهمة قطاع الخدمات في السودان نسبة 12.81% من إجمالي الناتج المحلي، تعمل فيها نسبة 44.81% من اليد العاملة في البلاد (البنك العالمي، 2020).

5. خاتمة:

حاولت الدراسة الحالية الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في تأثير إستراتيجية التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي، من خلال دراسة لعينة من دول شمال إفريقيا (المغرب، الجزائر، تونس، السودان ومصر) للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2019، باستخدام بيانات بانل، وأسفرت نتائج الدراسة أن هناك تأثير معنوي موجب ضعيف بين المتغيرين، ويرجع ذلك إلى اشتراك دول شمال إفريقيا في أزمة اقتصادية ذات سمات متطابقة من حيث ضعف الناتج المحلي، والخلل الذي يعتري ثروة الموارد البشرية وعدم الاستفادة منها، وضعف البنية التحتية لهذه الدول، وكذا تفشي الفساد، بالإضافة إلى معدلات البطالة المرتفعة، والاعتماد على القروض الأجنبية.

ولإنجاح سياسة التنوع الاقتصادي في دول شمال إفريقيا يستلزم مجموعة من الإجراءات، نذكر أهمها في شكل توصيات كما يلي:

- تنوع محفظة أصولها وقاعدتها الإنتاجية، وإدارة ثرواتها بشكل كفؤ وتوجيه استثماراتها في مجالات متنوعة، تجنباً لأي صدمة اقتصادية قد تحدث إذا ما استمرت في الاعتماد على الاقتصاد الريعي.
- الاستغلال الأمثل والرشيد للأراضي الزراعية للدول محل الدراسة، ودعمها لتعظيم الفائدة من الموارد الزراعية المتاحة وتطوير الإنتاج المحلي كما ونوعاً، وكذا تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية والعمل على تحقيق استدامتها بهدف تصديرها.
- الإهتمام أكثر بقطاع الصناعة من خلال الانفتاح على الدول المتطورة خاصة الدول الأوروبية، بالإضافة إلى التركيز على قطاع الخدمات خاصة السياحة لما لها من أهمية في نمو إجمالي الناتج المحلي للبلد.
- توفير الفرص لجذب الاستثمارات الأجنبية (والتي تتميز بالتكنولوجيا الحديثة) من خلال توفير متطلبات البيئة الأساسية لعملية الاستثمار، لغرض تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة لتنويع إقتصادات دول المنطقة (شمال إفريقيا).
- ترسيخ ثقافة المقاولاتية وريادة الأعمال بين صفوف شباب الدول محل الدراسة، وإتاحة الفرص وتعزيز الابتكار، وكذا زيادة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإهتمام بالقطاع الخاص الذي يخفف من شدة الطلب على العمل وبالتالي خفض نسب البطالة.

6. قائمة المراجع:

1. أحمد ضيف، وأحمد عزوز. (2018). واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 14(19)، 13-36.
2. بن علي قريجي، وبلقاسم زايري. (2017). أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1980 إلى 2015). مجلة الإستراتيجية والتنمية، 7(12)، 271-242.
3. البنك العالمي. (2020). تم الاسترداد من موقع البنك العالمي.
4. جلول بن با، وحسين بن العارية. (2018). التنوع القطاعي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2013 - 2017. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، 2(6)، 116-127.
5. الطاهر شليحي، وزروق بن موفق. (2018). المنظور الاستراتيجي لعملية التنوع الاقتصادي في الدول النامية. مجلة الحقيقة، 17(4)، 188-215.
6. عبد الحق بدروني، براهيم بلقلا، ومحمد بن مريم. (2020). تحديات تأسيس مسار مستدام للنمو الاقتصادي قائم على التنوع الاقتصادي في الجزائر. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 23(2)، 497-517.
7. محمد داودي. (2016). التنوع الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية. مجلة مجاميع المعرفة، 2(2)، 66-54.
8. محمد كريم قروف. (2016). قياس وتقييم مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980/2014). مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 9(2)، 632-664.
9. محمد ميلود قاسمي، وفاتح جاري. (2020). التنوع الاقتصادي كإستراتيجية لاستقلالية سياسة الانفاق العام في ظل تغيرات أسعار البترول دراسة حالة الجزائر للفترة: 2001 - 2017. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 16(23)، 139-150.
10. ممدوح عوض الخطيب. (2014). التنوع وأثره على النمو في الاقتصاد السعودي. مجلة جامعة الملك سعود، 26(2)، 111-128.
11. Bourbonnais, R. (2015). *Econométrie: Cours et exercices corrigés* (éd. 9). Paris: Dunod.
12. Greene, W., & McKenzie, C. (2012, September). *Lm Tests for Random Effects*. NYU Working Paper No. 2451/31603, 1-9. Récupéré sur <https://ssrn.com/abstract=2145157>
13. Jagadeesh, D. (2018). *The Impact of Economic Diversification on Economic Growth in Landlocked African Countries – A Panel Data Analysis Using GMM Approach*. *Journal of Economics and Sustainable Development*, 9(12), 9-16.
14. Maliki, S., Si Mohammed, K., Hassaine, A., & Hartani, A. (2021). *Algeria's Economic Diversification and Economic Growth: An ARDL Bound Approach Testing*. *Review MECAS*, 17(1), 10-24.
15. Owan, V., Ndibe, V., & Anyanwu, C. (2020). *Diversification and Economic Growth in Nigeria (1981–2016): An Econometric Approach Based on Ordinary Least Squares (OLS)*. *European Journal of Sustainable Development Research*, 1-10.